الأمم المتحدة S/2020/382

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2020
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 8 أيار/مايو 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأبلغكم بالأنشطة المثيرة للجزع التي قام بها النظام الإيراني مؤخرا في تجاهل تام للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن 2231 (2015). فبالإضافة إلى الاستمرار في تطوير برنامج للأسلحة النووية سرا، انتهك النظام الإيراني مرارا التزاماته عن طريق التجارب المتكررة لإطلاق القذائف التسيارية والتصدير غير المشروع للأسلحة المتطورة.

وفي النصف الأول من عام 2020، أجرى النظام الإيراني محاولتي إطلاق فضائي علنيتين. وفي 9 شباط/فبراير 2020، حاول النظام إطلاق ساتل للرصد على متن صاروخ حامل من طراز سيمرغ لكنه فشل في إطلاقه، وفي 22 نيسان/أبريل 2020، ادعت قوات حرس الثورة الإسلامية أنها أطلقت بنجاح ساتل للرصد على متن صاروخ حامل من طراز قاصد.

وتنتهك عمليتا الإطلاق المذكورتان آنفا بوضوح أحكام الفقرة 3 من المرفق باء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) التي تنص على ما يلي: "المطلوب من إيران ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية". ويتضمن كلا الصاروخين الحاملين سيمرغ وقاصد تكنولوجيات تكاد تكون مطابقة لتكنولوجيات القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة نووية.

وعلاوة على ذلك، فإن عملية الإطلاق الفضائي الأخيرة التي قامت بها قوات حرس الثورة الإسلامية، وزعمت بأنها ناجحة، هو تطور مثير للقلق في حد ذاته. فقوات حرس الثورة الإسلامية منظمة عسكرية إيرانية، تُصنِّفها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية، تعمل على النهوض بمخطط إرهابي عنيف في الشرق الأوسط من خلال فيلق القدس التابع لها. وإن مشاركة هذه المنظمة الإرهابية في برنامج إيران الفضائي يكشف الهدف الحقيقي وراءه، على الرغم من ادعاءات النظام بشأن طابعه "السلمي".

وفي انتهاك صارخ آخر، يواصل النظام الإيراني نقل الأسلحة المتطورة بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ظهرت صور لأربع منظومات إيرانية للقذائف الموجهة المضادة للدبابات من طراز "دهلاويه" تستخدمها ميليشيات مرتبطة بقوات اللواء حفتر في ليبيا. ويشكل وجود هذه المنظومة الإيرانية الصنع المتطورة على الأراضي الليبية انتهاكا خطيرا آخر لقرار مجلس

الأمن 2231 (2015)، على النحو المنصـــوص عليه في المادة 6 (ب) من المرفق باء، التي تمنع "توريد أو بيع أو نقل الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة من إيران ...".

وعلاوة على ذلك، يشكل نقل الأسلحة إلى ليبيا انتهاكا مباشرا لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن 1970 (2011)، فضلا عن قرارات مجلس الأمن اللاحقة التي تجدد ذلك الحظر، بما في ذلك القرار 2473 (2019). إن نقل النظام الإيراني للأســـلحة المتطورة إلى ليبيا هو دليل إضـــافي على طموحات النظام الإيراني في ممارسة النفوذ الإقليمي، فضلاً عن تجاهله التام للدعوات الدولية من أجل وقف الأعمال العدائية وعدم التدخل.

وفي الوقت الذي يتحد فيه العالم ضـــد التهديد المشـــترك الذي يمثله كوفيد-19، من المؤســـف أن نلاحظ ســـعي النظام الإيراني الدؤوب إلى تحقيق المصـــالح العســـكرية الإقليمية. وكبلد اجتاحته فاشـــية كوفيد-19، من المحير أن نشـــهد تحويل الموارد من جهود الإغاثة الوطنية في حالات الطوارئ من أجل النهوض بالمســـاعي الاســـتفزازية الهائلة، مثل عملية الإطلاق الفضـــائي في 22 نيســـان/أبريل. فبدلا من التصـــدي للآثار المدمرة للجائحة على الســـكان، شـــاركت إيران في حملة واســـعة النطاق تهدف إلى رفع الجزاءات المفروضـة عليها بسـبب أنشـطتها الخبيثة. ومع أن السـكان الإيرانيين الذين يعانون من كوفيد-19 يسـتحقون المسـاعدة الطبية التي تشـتد الحاجة إليها، فإن رفع الجزاءات سـيكون خطأ كبيرا. وأود أن أشـير أيضا إلى أن هذه الحملة الإيرانية ضد الجزاءات مخادعة، لأن الجزاءات تتضمن أحكاما تتعلق بالاستثناءات لأسباب إنسانية.

وإنني أدعو مجلس الأمن إلى إدانة النظام الإيراني على انتهاكاته المتكررة للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن 2231 (2015). ومن الضـروري أن تنعكس الانتهاكات الوارد بيانها في هذه الرسـالة، وكذلك في الرسـائل السـابقة، في التقرير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وأن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره في مداولاته.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داني **دانون**
السفير
الممثل الدائم